الفصل الرابع

الأبعاد السياسية

للتحول الحضارى

(أ) التحول الحضارى والنظام العالمى

هناك افتراض من افتراضات النموذج الحداثى التى تتعلق بالسياسة الدولية يقول بأن النظام العالمى الحديث بوصفه وليد الحضارة الغربية يعد أول نظام عالمى، أو هو النظام العالمى الأول الأكثر تطوراً على الأقل. وبالرغم من أن هذه الفرضية تتسق تماماً مع فكرة الارتقاء التاريخى أحادى الاتجاه، وبالرغم من أنها قد تظل صالحة من المنظور العولمى بالمعنى الجغرافى؛ لكن يبدو من المستحيل التسليم بافتقار الإنسان للنضج الفكرى والروحانى والسياسى اللازم لتشكيل نظام عالمى قبل ظهور النظام الوستفالى الذى كان بمثابة اللبنة الأولى فى بناء النظام الأوروبى المعاصر.

هناك بالطبع علاقة واضحة بين النظام العالمى وبين النموذج الحضارى. فكل حضارة تقوم بتأسيس نظام عالمى ما تقوم من خلاله بتحديد العلاقات البينية والعلاقات القومية الداخلية. وتتمثل نقطة الذروة التاريخية لهيمنة حضارة ما فى مدى الاستقرار الذى يتمتع به نظامها العالمى، والذى يتجلى - أساساً - فى وسائل تحقيق الأمن وتفعيل النظم الاقتصادية المتفرعة من هذا النظام العالمى. الأمر الذى يخول للقوة السياسية المهيمنة على المركز الحضارى الصلاحيات الكاملة لكى تفرض أولوياتها القيمية والعملية على الدول الأخرى كنتيجة حتمية لسيادة نظامها العالمى. وعلى العكس من ذلك بالنسبة للأنماط الأخرى من عدم التوازن فى معايير الحضارة المسيطرة، فإن فترة الأزمة الحضارية كانت على مستوى السياسة الدولية دليلاً على عدم الاستقرار وعلى انعدام الأمن فى النظام العالمى. ولهذا فإن جميع التحولات الحضارية تستلزم إعادة صياغة للنظام العالمى القائم من حيث الأطر القيمية والقانونية والمؤسسية.

وإذا لاحظنا مثلاً التصور الرومانى للعالم حول البحر الأبيض المتوسط، نجد أن «السلام الرومانى» الذى انتهجته الإمبراطورية الرومانية كان يهدف إلى وضع نظام

عالمى يعيد ترتيب العلاقات المجتمعية البينية الداخلة فى حدود الإمبراطورية. ولكن عندما بدأت دعائم الحضارة الرومانية تهتز نتيجة تفاقم أزمتها الحضارية الشاملة، تم تغيير النظام الرومانى تمامًا، وحل محله نظام جديد شكلته رؤية الكومنولث المسيحى.

وعندما نشأت الحضارة الإسلامية، والتى وطدت الأواصر بين الشرق والغرب اقتصاديًا وسياسيًا، وضعت هى الأخرى إطارًا قيميًا جديدًا يتفق مع تصورها الخاص لبناء نظام عالمى جديد امتد لقرون عدة. وبرغم الهجمات المغولية والحملات الصليبية، إلا أن النشاط الاقتصادى المتنامى الذى امتد من إسبانيا غربًا حتى الصين شرقًا، ومن آسيا الصغرى شمالاً وحتى شمال أفريقيا جنوبًا، وعبر شرق أفريقيا وصولاً إلى الهند وأرخبيل الملايو، ماكان ليتحقق إلا عبر الأمن والكفاءة الإدارية الذى رسخ دعائمهما النظام العالمى الإسلامى. كما أن خلق بيئة روحية وفكرية متماسكة من الهند وحتى إسبانيا لم يتحقق إلا تحت مظلة النظام العالمى الإسلامى. ونظام الملل (Millet System) الذى تشكل فى ظل «السلام العثمانى» Pax Ottomana كان نظامًا مجتمعيًا بينيًا وقوميًا داخليًا، وقد غطى منطقة أوراسيا وشمال أفريقيا خلال فترات طويلة بما فيها الفترة الوستفالية. ولم يكن النظام العثمانى شكلاً بدائيًا لنظام عالمى مقارنة بالنظام الوستفالى، بل كان بالأحرى تعبيراً عن نموذج بديل كفل التعايش السلمى عبر قرون طويلة بين ثلاثين جماعة - على الأقل - ذات أصول مختلفة من النواحى اللغوية والدينية والعرقية. لكن ذلك النظام واجه أزمة صعبة فى القرن التاسع عشر عندما أخذ النظام العالمى الأوروبى المستند إلى التصورات القومية فى الظهور، الأمر الذى اعتبر أحد النتائج السياسية التى سببها تحول المركز الحضارى إلى أوروبا التى كانت تعيش فى هذا الوقت أبهى عصورها.

وبناءً على ما تقدم فإن تغير الثوابت الحضارية يشكل العامل الأهم فى تحديد الأسس القيمية والخصائص المؤسسية والإجرائية التى تميز النظام العالمى السائد. والأمر نفسه يمكن ملاحظته فى حالة تطور النظام العالمى الغربى، حيث نجد أن التغيرات التى طرأت على المركز الحضارى قد انعكست على السياسة الدولية خلال العقدين التاليين لبداية ظهور هذا المركز.

وثمة علاقة سببية مهمة تجمع بين التحولات الحضارية والنظم الاقتصادية والسياسية العالمية من جانب، وبين اندلاع الحروب العالمية من جانب آخر. فالعواقب السياسية التى تنجم عن التحولات الحضارية المستجدة بفعل إعادة تشكيل النظام الاقتصادى والسياسى العالمى لا تدخل حيز التنفيذ من الناحية القانونية والمؤسسية إلا بعد قيام حرب تؤدى إلى تدمير البنية العالمية الخاصة بالتصور الحضارى القديم، على نحو ما حدث خلال التحولات الحضارية التى جرت فى أوروبا بعد عصر النهضة، والتى يمكن تَتَبُّع آثارها فى النظام العالمى الأوروبى الذى أجيز عقب حرب الثلاثين عامًا التى مزقت أوصال القارة الأوروبية لما يزيد عن مائة سنة. وجاء النظام الوستفالى الذى صيغت قوانينه عقب تلك الحرب بعد التوقيع على معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م كمحاولة لإعادة بناء أوروبا من منظور القوى المهيمنة آنذاك، والتى كانت سببًا فى تلك التحولات الحضارية. الأمر الذى أدى إلى وضع نظام (الدولة الأمة) كنظام سياسى عالمى جديد متوافق مع التوجهات الاقتصادية السائدة فى تلك الفترة، ومنها على وجه التحديد التوجهات التجارية الرأسمالية، أو ما يعرف بالمركانتيلية. ويضاف إلى ما سبق مؤتمر فيينا الذى انعقد عام ١٨١٥م بعد انتهاء الحرب النابوليونية فى أوروبا لوضع تصور جديد للنظم الاقتصادية والسياسية العالمية طبقًا لما تمليه احتياجات التحولات الحضارية الجديدة والتى انطلقت عقب الطفرة الفكرية التى تزامنت مع الثورة الفرنسية والحركة الاقتصادية النشطة التى ولدتها الثورة الصناعية الإنجليزية. وجاءت آلية عمل النظم الاقتصادية متوافقة مع المتطلبات الهيكلية للمفاهيم الصناعية الرأسمالية من حيث تدفق المواد الخام واتفاقيات التجارة الحرة، وذلك بهدف تسويق المنتجات، كما ظهرت نظم سياسية جديدة لتتعهدها بالعناية فى إطار العلاقات الدولية المتشابكة ضمن نظام توازن القوى داخل القارة الأوروبية، وفى إطار ترسيخ المبادئ الاستعمارية فى العلاقات الدولية.

لقد شكلت المفاهيم الاستعمارية نظامًا عالميًا فرضته أوروبا على بقية العالم باعتبارها المركز الحضارى المسيطر على العالم خلال القرن التاسع عشر. ولذلك فإن تعديل توازن القوى الذى أقره مؤتمر فيينا انعكس مباشرة على شكل النظام العالمى. ذلك النظام الذى كان شغله الشاغل التماشى مع مصالح الإمبرطورية البريطانية بوصفها الطرف الذى

أرسى توازن القوى فى النظام العالمى آنذاك . وجاء غزو القوات الألمانية الموحدة لفرنسا كمحاولة لتغيير نظام توزيع القوى داخل المركز الحضارى المتمثل فى بريطانيا فى ذلك الوقت لإعادة تشكيل علاقات القوى الكبرى على المستوى العالمى توطئة لتوسيع سيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية، ورفعها إلى مصاف الدول العظمى خلال الفترة ما بين ١٨٧٠، و١٩١٤ إضافة إلى سعى ألمانيا لإحداث تزامن بين إطار توزيع النفوذ داخل المركز الحضارى وبين القوانين العالمية التى رسخت نظام الدولة ـ القومية . وقد تمخضت المطامع الاستعمارية الألمانية فى النهاية عن اندلاع أبشع الحروب التى عرفتها البشرية فى تاريخها .

ولم يكن هناك من وسيلة لدرء مثل تلك الأطماع التوسعية إلا عن طريق مؤازرة القوى السياسية الأخرى التى لا تمت بصلة لهذا المركز الحضارى، ومنها على وجه الخصوص الدول التى كانت تقع على محيط (هامش) المركز الحضارى خلال القرن التاسع عشر مثل الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية وأستراليا وغيرها .

لقد ظهرت تلك الدول على الساحة العالمية كانعكاس لمحاولات اقتسام النفوذ فى بقية دول العالم . كما سجل اندلاع الحرب العالمية الأولى ظهور نظام عالمى جديد من منظور المركز الحضارى الجديد المتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية . ذلك النظام الذى اعتبر نتيجة طبيعية للتحول الحضارى الذى شهدته الولايات المتحدة فى النواحى الفكرية والاقتصادية خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، ووصلت إلى ذروتها خلال الربع الأول من القرن العشرين . وانتقل المركز الاقتصادى ـ تلقائيًا ـ من لندن إلى نيويورك إبان العشرينيات، وبدأ نمط التفكير الأمريكى يعبر عن التوجهات الفكرية للحضارة الجديدة . وقد حاول هتلر أن يعيد تشكيل النظام العالمى حول المركز الأوربى، لكنه لم يستطع مواجهة التفوق الديناميكى للمركز الحضارى الأمريكى . ورغم أنه استطاع تدمير المنظومة الأوروبية خلال العامين الأولين من الحرب العالمى الثانية، إلا أن غزو الحلفاء لنورماندى جاء ليعبر ليس فقط عن بداية تحرير أوروبا من قبضة النازيين، بل ليعبر عن أولى الخطوات فى طريق الولايات المتحدة لترسيخ نظامها العالمى الجديد .

وتجلى فى الحرب العالمية الثانية المشهد الأخير من محاولات إعادة مركزية العالم حول النظام العالمى الأوروبى، وانتهت على أثر تلك الحرب منظومة العلاقات الدولية القديمة، كما انتهت المفاهيم الاستعمارية التقليدية باعتبارها جزءاً من النظام العالمى المتفكك. وأفسحت تلك النهاية أيضًا الطريق أمام تحولات حضارية جديدة تدور فى فلك المركز الأمريكى الناشئ الذى نجح فى تهميش الدور الأوروبى نتيجة للضغط الأمريكى من الغرب وضغط الاتحاد السوفييتى من الشرق. وكشف النظام ثنائى القطبية عن صورة واقعية لتوزيع النفوذ بين المركزين الحضاريين البديلين اللذين استطاعا التخلص من نظام توازن القوى السابق فى أوروبا، وحدث ذلك فى الوقت الذى رسخت فيه الأمم المتحدة صورة زائفة من المساواة فى العلاقات الدولية داخل إطار النظام العالمى الجديد.

والواقع أن الأمم المتحدة قد لعبت دور الوسيط لصالح السياسات الاستعمارية ذات البنية العنصرية المتحيزة، وأصبح جليًا مدى التوافق بين النظام السياسى العالمى وبين التصورات الاقتصادية الجديدة التى جاءت لترسيخ مفاهيم الشركات متعددة الجنسيات، وعولمة الآليات الرأسمالية والثقافة الاستهلاكية. وبعد ذلك جاء دور الهيمنة الأمريكية باعتبارها مركز الحضارة الأطلسية مستندة إلى ذلك التحول فى النظام العالمى المدعوم بواسطة المؤسسات الدولية ذات التوجهات السياسية الاقتصادية مثل صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، والاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة. جاءت الهيمنة الأمريكية لتقضى على أية فرصة أمام الطموح السوفييتى كى يشكل بديلاً سياسيًا واقتصاديًا نتيجة لفشله فى التكيف مع تلك العقلية الاقتصادية الانتقالية التى حفزت التوجه نحو عولمة الآليات الاقتصادية الرأسمالية.

ومع بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهدنا بداية عملية جديدة لإعادة تشكيل النظام العالمى اقتصاديًا وسياسيًا على يد قوى اقتصادية لم تظهر على الساحة العالمية إلا خلال العقدين الأخيرين، وكان نظام القطبية الثنائية قد نجح قبل ذلك فى أن يحول دون انعكاس تلك التحولات على الساحة السياسية العالمية. بيد أن التجارب التاريخية تظهر أن انعكاسات التحولات الحضارية لا تأخذ مجراها على الساحة العالمية عند نشوء نظام عالمى ما إلا بعد نشوب حرب تدمر ثوابت النظام العالمى القديم. وقد أثبتت الأحداث

صحة هذا الدرس بنشوب أزمة الخليج، والتى شكلت المقدمة التمهيدية لمثل تلك الحرب. وعلى نحو مماثل لما حدث من ذى قبل، فإن زحف القوات الأجنبية على شواطئ الخليج لم تكن غايته تحرير الكويت وعودة تلك القوات مرة أخرى من حيث أتت، بل كانت الغاية الأساسية هى صياغة نظام عالمى جديد يزيح النظام القطبى جانبًا لفشله فى تحقيق تقاسم حقيقى للقوى السياسية والاقتصادية. وإذا قارنا بين تحرير الكويت وبين غزو نورماندى؛ ذلك الغزو الذى كان نقطة بداية بزوغ مركز حضارى جديد، يتبين لنا أن ما حدث فى الكويت من عمليات عسكرية لا يتعدى كونه إعادة تشكيل دفاعية للنظام العالمى بغرض الإبقاء على العالم فى وضعه الراهن تحت قيادة المحور الأطلسى بزعامة الولايات المتحدة؛ لذا فلا يمكن أن نزعم أن حرب الخليج كانت مجرد أزمة نشأت بين جارتين مسلمتين فحسب، بل علاوة على ذلك، كانت حربًا حرضت عليها القوى العظمى بغرض تعديل نسق النظام العالمى. وبناء على ذلك فهناك بعض التفسيرات التى يجب إعادة النظر فيها بعناية، ومنها التفسير الذى يقول بأن حرب العراق تعد مؤشرًا على حدوث تغيرات جذرية فى النظام العالمى، والتطورات السياسية التى حدثت إبان فترة الستينيات والسبعينيات مثل حركة التكامل الأوروبية، والازدهار الاقتصادى الذى شهدته منطقة المحيط الباسفيكى، والنشاط الملحوظ الذى يعيشه العالم الإسلامى، وأخيرًا التفكك الذى أصاب التكتل الاشتراكى.

إن الولايات المتحدة تقوم الآن بدور على درجة كبيرة من الأهمية فى عملية إعادة صياغة النظام العالمى منذ انتهاء حرب الخليج. وإذا ما أصر واضعو السياسات الأمريكية على الدفاع عن أهمية مركزهم الأطلسى بدلاً من أن يعترفوا بمدى أهمية مساهمات القوى الأخرى فى صياغة النظام العالمى ـ عن طريق المفاوضات السلمية بهدف تشكيل نظام جديد أكثر عدالة وملائمة كى يحل محل الدور الزائف الذى تلعبه منظمة الأمم المتحدة ـ فمن المحتم أن حربًا أخرى سوف تندلع، سواء أكانت شاملة أم محدودة النطاق. ومن هنا يمكن إدراك مدى تأثير التحولات الحضارية نظرًا لطبيعتها الديناميكية التى تفرض انعكاسات سياسية على النظام العالمى.

(ب) الصيغ المحتملة لتشكيل نظام عالمى جديد

أدت التغيرات المتلاحقة فى العلاقات الدولية التى حدثت بعد إعلان جورباتشوف

عن تبنيه سياسة خارجية جديدة إلى خلق عديد من الالتباسات فى النظام العالمى وفى هيكله المستقبلى. فبعد نهاية الحرب الباردة أعلن بعض المحللين من ذوى التوجهات التفاؤلية المثالية نهاية التوتر الذى سيطر على العلاقات الدولية. ويصف كلارك (١٩٨٩ : ٦) هذا التوجه بأنه تصور ثورى للعلاقات الدولية يفترض أن «الحداثة هى الهدف، ونحن نقوم بدراسة التاريخ فقط كى نفهم المضامين التقدمية التى تظهر على النموذج المتأصل داخل العملية التاريخية نفسها». إن هذا النص اقتبسه كلارك من كتاب«كون» مباشرة قبل تأسيس النظام العالمى فى فترة ما بعد الحرب، وهو مثال توضيحى على هذا التصور القائل بأن الإنسان الحر فى يومنا هذا أصبح فى وضع لا يحسد عليه؛ حيث لا ملجأ ولا ملاذ له سوى الأمم المتحدة. وقد نتج هذا الموقف العصيب عن التطور التاريخى لديناميكية القوى الديمقراطية والتكنولوچيا الصناعية والمفاهيم القومية التى تتبدل علاقاتها بين التعاون والتصادم؛ تلك العلاقات التى شكلت خلفية للأزمة التى تفاقمت بشكل خطير، ولكن سبر أغوار بنية تلك القوى التاريخية يوضح أن حل تلك الأزمة قد أعد سلفًا. فالديمقراطية والتقنية والقومية كلها تتجه نحو إمكانية التناغم والتقارب داخل الأمم المتحدة. (كون: ٢٤٩١م).

غير أن افتقار الأمم المتحدة للفعالية والموضوعية اللازمتين لتنفيذ السياسات فى النظام العالمى فى فترة ما بعد الحرب، أثبت أن تلك النزعة سوف تفشل بسبب نظرتها المستقبلية المفرطة فى التفاؤل، حيث إنها تستند إلى الأفكار الحداثية التى بدورها تعانى من أزمة لما يفترض فيها من تصور قادر على تبرير الأطر السياسية للقوى العظمى. ونحن اليوم بحاجة ماسة لوضع أسس قيمية جديدة لنظام الأمن الجماعى الذى تتبناه الأمم المتحدة، والتى تراجع دورها تحت ضغط واقع نظام القطبية الثنائية الذى ظل سائدًا حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

وفى الوقت الذى تختلف فيه وجهة النظر التى تتبناها التيارات المحافظة مع تلك النظرة التفاؤلية المستقبلية تجاه الحداثة، نجد أن التيارات تؤمن بأن الخصائص المميزة للحياة السياسية العالمية لا تزال هى ذات الخصائص التى ميزت القرون الماضية مشددة على العلاقة العدائية بين الإستاتيكية والديناميكية الفكرية(كلارك ١٩٨٩م: ٧). وتأتى رؤية فوكوياما المستقبلية المتفائلة التى تضمنها كتابه عن «نهاية التاريخ» إلى جانب تحليل

كنيدى(١٩٨٨م) عن أسباب نشوء وانهيار القوى الكبرى كمثالين يمكن الاعتماد عليهما فى شرح تلك التوجهات التى تعانى من مآزق عديدة. فالرؤية المستقبلية المتفائلة تقدم بعض الاقتراحات التى تتناول الأطر القيمية والمؤسسية للنظام العالمى القادم، إلا أنها تفشل فى استعراض القوى الحقيقية التى تقف وراء الكواليس. بينما تقدم التيارات المحافظة الواقعية أسلوبًا تحليليًا أكثر تماسكًا، رغم أنها لا تهدف إلى وضع مجموعة من الأخلاقيات والقيم من أجل تأسيس نظام عالمى جديد استنادًا إلى فرضية تقول بأنه لن يمكن صياغة ذلك النظام إلا عن طريق تأسيس علاقات دولية تدخل ضمن سياق راسخ للحياة السياسية العالمية.

ويمكن تحليل الصيغ المحتملة لتشكيل النظام العالمى الجديد فى ضوء أربع مراحل هى:

المرحلة الأولى: احتكار الولايات المتحدة الأمريكية

كانت النتيجة المباشرة لانهيار نظام القطبية الثنائية أن انفردت الولايات المتحدة بدور احتكارى فى السياسات الدولية. فهامشية القطب المهزوم أفسحت المجال أمام الولايات المتحدة للقيام بمناورات كانت من الأهمية بحيث سمحت لها بتنفيذ أولويات سياساتها الخارجية. وقد برهن على ذلك تدخلها المباشر فى بنما، والمستتر فى كلّ من كولومبيا ونيكاراجوا خلال عام ١٩٨٩م. وجاءت حرب الخليج لتنهى العد التنازلى لذلك الطور بعد أن كشفت عن التوجه الأمريكى لإقامة مظلة احتكارية تتحكم فى مقدرات الشئون الدولية بحشد القوى الأساسية وتعبئة نظم الدفاع المشترك، إلى جانب القرارات التى اتخذت من قبل الأمم المتحدة، ونُفذت عنوة بشكل فعال خلال تلك الأزمة كنتيجة لإقامة المظلة الاحتكارية الأمريكية.

بيد أن رجال السياسة الأمريكيين يرون أن هذه المظلة تشوبها بعض النقاط السلبية إلى جانب مالها من إيجابيات. أما النقاط الإيجابية فواضحة تمامًا وهى تتلخص فى:

١ـ القدرة على تنفيذ قرارات السياسة الخارجية وتحقيق أهداف استراتيجية وتكتيكية.

٢ـ توجيه المنظمات الدولية والعابرة للقارات لتبرير السياسات الداخلية.

٣ـ الأخذ بزمام المبادرة فى عملية إعادة صياغة النظام العالمى .

٤ـ إدراج الدول الحليفة تحت سقف السيطرة الأمريكية وحدها .

٥ـ التحكم بمصائر مراكز القوى البديلة التى يمكن أن تشكل على المدى البعيد تحولات فى المركز الحضارى .

أما النقاط السلبية لتلك السيطرة فتتلخص فى الآتى :

١ـ خلق توجه نحو إلقاء أعباء اقتصادية متزايدة على كاهل الاقتصاد الأمريكى نتيجة استغلال الإيجابيات المذكورة آنفًا للسيطرة الأمريكية .

٢ـ تزايد العداء ضد السياسات الأمريكية وخصوصًا فى الأزمات الإقليمية ؛ لأنه قد يُلقى باللوم على السياسات الأمريكية من كلا الطرفين المتصارعين ، واللذان قد يفترضان أن الولايات المتحدة كان باستطاعتها حل الخلاف بينهما بما يحقق المصلحة للطرفين .

٣ـ الافتقار إلى وجود قوة عدائية مضادة فى وجه الولايات المتحدة سوف يحول دون تبرير بعض سياساتها ؛ لأن وجود خطر ما سوف يساعد الولايات المتحدة على التلاعب بالرأى العام الداخلى والدولى .

ويمكن تلخيص أهداف القوى العظمى الأخرى التكتيكية فى إطار هذه المرحلة بالقول : إن محاولة الاتحاد السوفييتى لإعادة ترتيب الشئون الداخلية وزيادة قدرته على المناورة على ساحة العلاقات الدولية عن طريق اقتراح تصور سلمى ـ ذلك التصور الذى انهار هو الآخر بعد غزو السوفييت لأفغانستان ـ كان أهم هدف وراء التغيير الجذرى فى سياسة جورباتشوف الخارجية ، وهو إحداث تزامن بين القوى الاقتصادية وبين المسئوليات الدولية الملقاه على عاتق الاتحاد السوفييتى ، إلى جانب أحد أهم الأسباب وراء قلق واضعى السياسات السوفييتية البالغ خلال تلك المرحلة الذى تمثل فى كيفية حماية مواردهم الاقتصادية كيلا تتأثر بدور الاتحاد السوفييتى المتضائل على الساحة العالمية توطئة لإعادة إحياء الاقتصاد القومى المنكمش ، وفى الوقت نفسه حاول السوفييت رسم صورة جديدة لبلادهم أمام الغرب بهدف جذب رءوس الأموال .

بيد أن أهم معضلة وقفت ضد السياسة السوفييتية خلال تلك المرحلة كانت العلاقات الداخلية والقلاقل التى جاءت نتيجة لعملية ترسيخ الديمقراطية، وقد حالت تلك القلاقل دون تحقيق أهداف السياسة السوفييتية، إلى أن ورثت روسيا نفس توجهات الاتحاد السوفييتى السابق فى السياسة الخارجية، كما ورثت مشاكله السابقة أيضًا. وحاولت ألمانيا، بصفتها رمزًا محوريًا من رموز المركز الحضارى الأوروبى ذى التوجهات التقليدية الحديثة، أن تكمل توحيد شطريها خلال هذه المرحلة، ليس من الناحية القانونية فحسب، بل أيضًا من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية. وهكذا كانت إعادة صياغة النظام العالمى ثابتًا من ثوابت السياسة الألمانية؛ إذ كان من مصلحتها أن تتم هذه العملية على المدى المتوسط على أقل تقدير بعد ظهور انعكاسات القوى الاقتصادية الألمانية على العلاقات الدولية التى وفرت بنية تحتية أكثر ملائمة للسياسة الخارجية الألمانية. واستمرت بريطانيا فى موالاتها للسياسات الأمريكية فى محاولة لتقوية دورها كقناة ربط بين المركز الأطلسى والمركز الأوروبى.

ومن جهة أخرى وجدنا أن فرنسا قد سعت لتطوير سياسة خارجية متعددة الأبعاد لتدعيم مركزها فى أوروبا بصفتها الدولة الأوروبية الوحيدة التى تتمتع بمقعد دائم فى مجلس الأمن، ولما لها من تراث عريق كموطن نشأت فيه القيم الأوروبية التى أعطت زخمًا للثورة الفرنسية. وكانت فرنسا فى حاجة لهذه السياسة متعددة الأبعاد بسبب علاقاتها المتشعبة مع الولايات المتحدة ومع ألمانيا، وكان رجال السياسة الفرنسيين فى حاجة ماسة للقدرات الاقتصادية الألمانية بهدف إقامة مركز حضارى جديد فى أوروبا تحتفظ فرنسا من خلاله بموقع الزعامة السياسية. ولكننا فى الوقت نفسه نلاحظ أن فرنسا أرادت أن تحتمى بالمظلة الأمنية الأمريكية فى مواجهة بطش القوة الألمانية المتزايدة. وحذت اليابان حذو ألمانيا بتأجيل إعادة صياغة النظام العالمى حتى يتسنى لها جنى ثمار نهضتها الاقتصادية وانعكاساتها على علاقاتها الدولية، وكانت هذه الأطراف جميعها على دراية بأن البعد الأكثر أهمية وحساسية من أبعاد العلاقات الدولية يكمن فى مدى تأثير الاقتصاد القومى على النظام الاقتصادى العالمى.

وإضافة إلى ما سبق، فإن أزمة الخليج أصبحت ورقة دوار الشمس للأهداف التكتيكية الخاصة بالقوى العظمى فى إطار السيطرة الأمريكية. وقد استطاعت

الولايات المتحدة أن تتلاعب بالمنظمات السياسية العالمية بمنتهى الإتقان لتظهر للعالم الدور المهيمن الذى تلعبه على ساحة العلاقات الدولية، واستغلت فى الوقت نفسه سياسة الرئيس العراقى صدام حسين العدوانية لتبرير إعادة صياغة الواقع العالمى كى تكون الكلمة الأولى والأخيرة دائمًا للمركز الأطلسى بزعامة الولايات المتحدة. ويتضح من ذلك أن الولايات المتحدة أرادت أن ترسخ دعائم نظامها العالمى الجديد قبل أن تلوح فى الأفق أى بادرة تحول فى المركز الحضارى. كما إنها ضمنت السيطرة على مصادر البترول التى تعتمد عليها اقتصاديات دول مثل ألمانيا واليابان، ومن ثم ضمنت ترسيخ دعائم مظلتها الاحتكارية على الصعيد العالمى من جانب، وعلى الجانب الآخر تضمن توزيع الأعباء الاقتصادية التى تسببت بها أزمة الخليج على القوى العظمى الأخرى، وبذلك تتغلب على واحدة من أهم نقاط الضعف التى تهدد مظلتها الاحتكارية التى تتحكم بمقدرات العلاقات الدولية. واستطاعت الولايات المتحدة أيضًا أن تربط بين صورة صدام وصورة هتلر و ستالين، وبذلك ضمنت انحياز الرأى العام إلى صفها بغرض تحديد أهداف دولية معينة للتغلب على أية نقاط سلبية أخرى خلفها الفراغ الذى تركه الاتحاد السوفييتى بنهاية النظام ثنائى القطبية.

وإزاء تلك التطورات لم يحرك الاتحاد السوفييتى - السابق - ساكنًا، بل أيد قرارات الولايات المتحدة، بالرغم من أنه شجع فى البداية على حل الأزمة بطريقة سلمية، وقدم مشروع قرار بخطة سلام قبيل اندلاع الحرب. ولم تكن ألمانيا بأكثر حماسة من الاتحاد السوفييتى إزاء شن حرب الخليج؛ لأن مؤسسات صناعة القرار السياسى فى ألمانيا كانت مترددة فى قرارها، ولم ترغب فى أن تكون لها علاقة بنظام عالمى غير ناضج قد يحول دون حضور حقيقى للنفوذ الألمانى فى النظام العالمى. ونظرًا لأن ألمانيا هى الدولة الغربية الوحيدة التى لا عهد لها بأية خبرات استعمارية فى منطقة الشرق الأوسط، فقد أرادت أن تستغل تعاطف شعوب المنطقة خلال تلك الفترة بتحويل سياساتها المحصورة داخل القارة الأوروبية إلى سياسات خارجية شاملة.

أما بريطانيا فقد استمرت فى ولائها غير المشروط للولايات المتحدة أثناء عملياتها العسكرية فى المنطقة، فى محاولة لاكتشاف لعبة الاستعمار الحديث فى الشرق الأوسط تحت مظلة السيطرة الأمريكية. وكانت سياسة فرنسا متعددة الأبعاد واضحة المعالم تمامًا

خلال أزمة الخليج، وفى هذا السياق جاءت محاولات الرئيس الفرنسى ميتران للتوصل لحل سلمى قبل نشوب الحرب، رغم الريبة التى حامت حول تلك المساعى الفرنسية حتى بالنسبة للولايات المتحدة التى ساورتها الشكوك حول المبادرة الفرنسية. لكن بعد اندلاع الحرب تبينت النوايا الفرنسية للجميع عندما حاولت الإيحاء بأنها أكثر الحلفاء نشاطًا فى المنطقة، بما يعطيها الحق فى دور أكبر خلال مفاوضات ما بعد الحرب لتقرير مستقبل المنطقة.

المرحلة الثانية: نشوء قوى جديدة فى أوروبا وآسيا

كانت القطبية الثنائية واحدة من أهم خصائص النظام العالمى لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. واحتل القطبان المتصارعان مركز الصدارة أمام القوى الحقيقية الأخرى التى لعبت أدوارًا ثانوية مقارنة بالقوتين العظميين. وتوارت التناقضات التاريخية الثقافية والسياسية والاقتصادية التى شابت كلا النظامين خلف واجهات أيديولوجية وذرائع عملية زائفة تبناها القطبان المتصارعان.

وتقدم لنا المفارقة الألمانية ـ اليمنية مثالاً صادقًا لتلك المعالم الظاهرية الزائفة. فقد عزمت جمهورية اليمن الجنوبية باعتبارها دولة شمولية اشتراكية ذات بنية اقتصادية وسياسية قبلية لأن تتحالف مع ألمانيا الشرقية رغم الاختلاف الكلى بينهما ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، بينما شكلت ألمانيا الغربية تحالفًا آخر مع جمهورية اليمن الشمالية على الجبهة المضادة. وبالرغم من أن تلك التحالفات كانت تتعارض مع الأيديولوچية الاشتراكية والبرجماتية الرأسمالية، إلا أن الظروف الإكراهية التى فرضتها النظم القطبية حتمت على تلك الدول أن تنتهج مثل هذا التوجه. وتم التسليم بتلك التحالفات على مضض كظاهرة طارئة على العلاقات الدولية.

وجاء انهيار الاشتراكية ليفكك الأسس الأيديولوچية للبنية ثنائية القطبية، وعندئذ بدأت القوى الحقيقية تدخل إلى مسرح السياسة العالمية بشكل فعال عبر قانون توازن قوى غير مكتوب. وأخذت التناقضات بين المذاهب الفكرية تطفو على السطح، ومن ذلك مثلاً الصراع بين الخصوصية الإثنية والوحدة الوطنية، وبين القومية والعالمية، وبين الانفصال والوحدة، وبخاصة فى أوروبا الشرقية والجمهوريات الآسيوية داخل

الاتحاد السوفييتى السابق، الأمر الذى خلف شكوكًا عديدة فى العلاقات الدولية. وظهرت ثلاث مناطق غاية فى الحساسية فى المنطقة الأورو- آسيوية خلال هذه المرحلة، وهى شبه جزيرة البلقان، وجمهوريات القوقاز، ومنطقة آسيا الوسطى. كما نتج مناخ نفسى مشحون بالعواطف عن توسع السوق الأوروبية، وعن والمحاولات المستمرة لعقد مؤتمرات واجتماعات متنوعة لإنشاء وطن أوروبى موحد؛ الأمر الذى أدى إلى تجاهل تلك الشكوك، أو التقليل من خطورتها إلى حد كبير.

وعلى غرار ما حدث فى منطقة الشرق الأوسط، فإن أوروبا الشرقية لم تنعم بسلام طويل الأمد بعد انكماش الإمبراطورية العثمانية التى أسست نظامًا عالميا مختلفًا تمامًا معتمدة على تعددية نظام الملل «Millet System»، إلا أن ذلك النظام تم تدميره على يد الحركات القومية بعد ظهور نظام الدولة - القومية كأساس لنظام عالمى بديل. كما تم ترسيخ فكرة البلقنة(تقسيم منطقة ما إلى دويلات متناحرة) بمفاهيمها السياسية التفكيكية بسبب انتشار نزعة الانفصال العرقى فى تلك المنطقة من أوروبا. وعلاوة على ذلك، كانت الطائفية، والعرقية التى استشرت فى تلك المنطقة خلال مطلع القرن العشرين سببًا فى اندلاع حرب عالمية طاحنة.

وتتنافس اليوم ثلاث هويات مختلفة فى أوروبا الشرقية وهى: الهوية التاريخية/ العرقية، والهوية الإقليمية/ القومية، والتى نشأت عن اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الثانية، والهوية المستقبلية/ التفاؤلية لهوية أوروبية موحدة. وتظهر صور الصراعات بين تلك الهويات تقريبًا فى جميع دول المنطقة، عدا يوجوسلافيا السابقة والتى قدمت حالة نموذجية تستحق الدراسة. فقد أصبحت أزمة يوجوسلافيا السابقة - بصفتها أكثر الأقاليم حساسية فيما يتعلق بالتأثير السياسى لتلك الهويات - المؤشر الدال على هذه المرحلة الثانية من مراحل تشكل النظام العالمى الجديد. فالهويات الدينية أرثوذوكسية كانت أم كاثوليكية أم إسلامية، والهويات العرقية كالصربية والكرواتية والسلوفينية والألبانية والبوسنية بصفتها كينونات واقعية تسببت جميعها فى تدمير أسس هذه الوحدة السياسية الاصطناعية التى استقرت تحت حجب مظلة النظام القطبى. وقد وضعت سياسة التطهير العرقى فى البوسنة نهاية للأحلام التفاؤلية التى أوردها فوكوياما فى أطروحة النهاية، وكُشفَ النقاب عن الاختلالات العرقية والأزمات التى مرت بها الحضارة الغربية خلال حقبة ما بعد الحرب البوسنية.

وكان المؤشر الواضح على عودة ظهور القوى السياسية الحقيقية فى البلقان هو التعبئة السياسية التى استندت إلى الهويات التاريخية/ العرقية ,والتى أثرت على الاستقرار الداخلى وعلى العلاقات السياسية الدولية فى تلك المنطقة . وقد بدأ هذا المؤشر فى الظهور على شكل خلافات عرقية بين الدول المتجاورة، تحديداً بين رومانيا والمجر، وبين تركيا وبلغاريا، وبين الاتحاد السوفييتى ورومانيا، وبين صربيا ودول جوارها، وبين ألبانيا واليونان وأخيراً بين تركيا واليونان . وحتى اندلاع الأزمة البوسنية كانت هذه الخلافات تُوَجِّهُ تبعًا للتحولات الجارية فى الشئون الداخلية لدول المنطقة . وكانت الإشكالية التى تواجه النخبة السياسية لدى تلك الدول هى تحقيق مطالب الأقليات فيما يتعلق بهوياتهم التاريخية/ العرقية دون تدمير الهويات القومية/ الإقليمية التى نشأت كتفرعات ثانوية أنتجها النظام القطبى . إلا أن هذه الإشكالية أخذت فى التفاقم عندما أرادت القوى العظمى استغلال الهويات المتصارعة لمصلحتها الخاصة ضمن إطار توازن القوى .

ويلاحظ أن التطورات التى شهدتها منطقة البلقان تشبه إلى حد كبير ما حدث خلال نهاية القرن التاسع عشر عندما تصارعت القوى العظمى داخل نظام توازن القوى بهدف السيطرة على المنطقة نفسها، وكانت نتيجة ذلك نشوب حرب عالمية . بيد أن الفارق الوحيد بين هاتين الفترتين يكمن فى نزعة التكامل التى نشأت فى أوروبا . ومن هنا تلوح بارقة أمل أمام النخبة السياسية لتلك المجتمعات متعددة العرقيات لتسوية الخلافات فيما بينها على أساس الانتماء إلى تكوين أممى يتجاوز التكوينات العرقية والإثنية الضيقة . وبرغم ذلك فلن يمكن تحقيق هذا الأمل على الأمد القصير، والسبب هو الصعوبات التى تواجه دول أوروبا الغربية فى توسيع محيط الوحدة الأوروبية لتشمل جميع دول أوروبا الشرقية . ومن الصعب تحقيق هذا الطموح التوسعى خلال العقدين أو الثلاثة عقود القادمة نتيجة للاختلافات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التى تشكل تهديداً حتى أمام الاستقرار الداخلى ضمن المنظومة الأوروبية نفسها، برغم أن بعض الدول مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا قد تعتبر هذه القضايا من أهم أولوياتها ضمن هذا السياق .

وقد أثبتت مذابح التطهير العرقى التى تعرضت لها البوسنة والهرسك أن الشعارات التفاؤلية للقيم الأوروبية ليس لها أى وقع ملموس لحل أزمة قد تتولد بين أية قوى ذات خلفية تاريخية غير متجانسة.

والحاصل أن نظام الدولة القومية فى أوروبا يواجه تحديين مهمين قادمين من اتجاهين مختلفين، أعنى هنا المفاهيم القومية القادمة من أوروبا الغربية، وهى التى تبرز كمحاولة لنقل المركز الحضارى إلى أوروبا، والتحدى الثانى المتمثل فى القومية الحديثة الانفصالية القادمة من أوروبا الشرقية، والتى تتهدد التوجهات القومية الإقليمية. وعلى أية حال فإن كلمة الفصل فى هذا الصدد ستظل كامنة فى إحداث عملية ديناميكية يتحدد على أساسها مستقبل القارة الأوروبية. ويبرز هنا السؤال الأساسى المتعلق بتلك العملية الديناميكية وهو ما إذا كان التوجه التوسعى الأوروبى قادر على تقديم حلول لإشكاليات الهوية فى أوروبا الشرقية عبر تأسيس مركز حضارى موحد، أم سيخلق الفراغ السياسى والاقتصادى فى دول أوروبا الشرقية صراعات وانقسامات بين القوى الأساسية داخل أوروبا الغربية، وهى القوى التى لن يكون بإمكانها ملء هذا الفراغ بما قد يؤثر بشكل سلبى على حركة التكامل فى إطار الوحدة الأوروبية.

أما المؤسسات الدينية وخصوصًا الفاتيكان، والذى أصبح أكثر تكيفًا مع العالم بعد عمليات التحول التى حدثت لتوفير وسيلة لمعالجة الإشكالية الحضارية، فقد يتعاظم دورها فى أوروبا كعامل وسيط بين تلك التوجهات المتنازعة. وإصرار البابا فى خطابه على وحدة أوروبا وتمسكه بها، واستغلاله لكل مناسبة ملائمة لإثارة القضية، كلها أمور تدل على أهمية رسالة الكنيسة بصفتها الرابطة الروحية التى تشد من أزر الوحدة الأوروبية. كما أن المرونة الدبلوماسية والاقتصادية للقوى السياسية الأوروبية سوف تحدد بشكل كبير اتجاهات تلك النزعات المتضاربة داخل القارة القديمة.

لقد أسفرت القومية الجديدة ذات النزعة الانفصالية - التى نتجت عن توزيع تركة الحرب الباردة - عن اندلاع نزاعات حادة بين الجمهوريات الآسيوية التى انفصلت عن الاتحاد السوفييتى السابق، وفى مقدمتها منطقة القوقاز التى لا تقل حساسية عن منطقة شبه جزيرة البلقان من منظور التعددية العرقية. صحيح أن الوضع يختلف فى منطقة آسيا الوسطى إلى حد ما من منظور الانقسام العرقى والسياسى، إلا أن مشكلة

مجتمعات منطقة آسيا الوسطى لا تتعلق بمحاولات إعادة تشكيل هوية عرقية فحسب، بل إنها تتعدى ذلك لتصل إلى أزمة صياغة وحدة انتماء أعلى، والسبب فى ذلك هو أن مواطنى جمهوريات مثل أوزباكستان وتركمانستان وكازخستان وقرغيزستان والتى تشترك معاً فى نفس الثقافة والديانة والأصول اللغوية قد تشفع لهم تلك السمات المشتركة فى القضاء على الهويات الثانوية التى كان يذكيها القادة السوفييت بهدف إحداث حالة من الانقسام والتنازع فى المنطقة، والحيلولة دون الوصول إلى قاعدة مشتركة قد تقف فى مواجهة الثقافة الاشتراكية الثورية.

ولن تشهد منطقة القوقاز أى استقرار حقيقى إلا عن طريق التحول الديمقراطى فى الأنظمة السياسية لدولها، وهذا التحول هو الذى يمكن أن يوفر لها فرصًا حقيقية لصياغة وحدة انتماء أعلى من الهوية القطرية لكل منها تساعدها على بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وصلابة.

ويبدو أن ظهور القوى السياسية الحقيقية فى هذه المرحلة الثانية من مراحل تشكل النظام العالمى الجديد قد أثر بشكل إيجابى على مركز الأطلسى. حيث يمكن التوصل إلى تسويات سياسية لأهم المشاكل الثنائية بفعل صرامة الآلية القطبية التى ظهرت بين دول تلك المنطقة فى فترة ما بعد الحرب، وبخاصة فى منطقة الهند الصينية. وقد يساعد إبطال ميراث النظام القطبى على تحفيز عملية توحيد الكوريتين، كما قد يحفز فى الوقت نفسه عملية التكامل بين الصين وهونج كونج وتايوان بالتوازى مع عملية ترسيخ الديمقراطية فى الصين، وعملية الخفض من حدة التوتر العسكرى والسياسى فى منطقة الهند الصينية. ومن المتوقع أن تساعد هذه التطورات على ظهور أثر القوى الاقتصادية فى المحيط الباسفيكى على ساحة السياسة الدولية، كما ستساعد على حل الصراعات الإقليمية والقومية الداخلية وبخاصة تلك الصراعات القائمة بين اليابان والصين وكوريا.

إذن فقد استمرت معضلة العلاقة بين العولمة والإقليمية والقومية الحديثة ذات النزعة الانفصالية فى مناطق الصراع الأورو-آسيوية خلال المرحلة الثانية من تشكل النظام الدولى الجديد، ومن المتوقع أن تستمر لفترة مقبلة برغم أنها ستكون أقل ديناميكية واستقراراً مقارنة بما شهدته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثالثة: بناء نظام توازن القوى

إن نشوء قوى حقيقية على مسرح السياسة الدولية من شأنه أن يحول أى نظام عالمى قائم على القطبية الثنائية إلى نظام توازن قوى، برغم أن ذلك يتطلب إجراء مناورات دبلوماسية أكثر ديناميكية ومرونة. فقد قام نظام القطبية الثنائية على أساس تمييز «القوى العظمى» عن «الدول الكبرى»، مع افتراض حاجة هذه الدول الكبرى إلى التعاون مع إحدى القوى العظمى، وأدت هذه الحاجة إلى تقييد المساعى الدبلوماسية للدول الكبرى، ولكل قوة من القوى العظمى أيضاً عندما وجب عليها أن تحدد أطر سياساتها طبقًا للتحركات المحتملة الصادرة من القوة العظمى المقابلة لها، كما أثرت هذه الحاجة كذلك فى توجيه الخيارات الأيديولوجية، وقيدت البدائل الدبلوماسية والعسكرية للدول الفاعلة على الساحة الدولية. إلا أن صياغة نظام توازن قوى جديد سوف يساعد على إثراء تلك البدائل، بل وإثراء بدائل القوى الإقليمية والدول الصغرى.

ولكن الأمر الذى يعطى نظام توازن القوى الذى نتحدث عنه تميزه وفرادته عن النماذج التاريخية القديمة لأنظمة توازن قوى - ومنها النظام الذى نشأ بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م - هو أنه يحدث على التوازى مع محاولات التكامل والاندماج فى جميع أرجاء العالم؛ تلك المحاولات التى سوف تتضافر معًا لتكوين آلية أمنية مشتركة. وقد تصبح السمة الدبلوماسية لنظام توازن القوى واضحة تمامًا خلال المفاوضات التى ستجريها المنظمات الإقليمية والمنظمات متعددة الجنسيات. وسوف تحدد فعالية المنظومة الأمنية المشتركة - التى تتبناها الأمم المتحدة خلال مرحلة التكوين - الآلية النهائية الخاصة بنظام توازن القوى. وإذا اتفقت مراكز القوى داخل الأمم المتحدة على إحداث نقلة فى نظم توزيع القوة ضمن نظام توازن القوى، فإن ذلك سوف يسهم فى تعزيز دور النظام الدفاعى المشترك على الساحة الدولية، وقد يُحدث نقلة من نظام توازن القوى إلى نظام أمن جماعى.

وبكلمات أخرى يمكن القول بأنه إذا كان الإطار القانونى لنظام الدفاع المشترك قد عَبَّر عن ظروف فترة ما بعد الحرب وحال دون ظهور تحولات قوى حقيقية، فلن يسهم نظام الأمن الجماعى حينئذ إلا بدور رمزى محدود الأثر، وسوف يظل مفتقراً إلى القدرة على توجيه النظام العالمى وإعادة التوازن إليه. وخلال حرب الخليج تعالت

أصوات كثيرة مطالبة بزيادة عدد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، وكان ذلك نتيجة للتطور نحو نظام توازن قوى جديد. ففى اجتماع منظمة «الاشتراكية الدولية» الذى انعقد مباشرة عقب قيام التحالف الذى تزعمته الولايات المتحدة ضد العراق(مارس ١٩٩١م)، أكد ويلى برانت على الحاجة إلى «تمثيل إقليمى أكثر توازنًا فى مجلس الأمن والمنتديات الأخرى».

إن السمة الديناميكية لنظام توازن القوى توفر بيئة سياسية تتلاءم مع المناورات الدبلوماسية، والتى قد تولد تحالفات وتحالفات مضادة قصيرة الأمد تعتمد على المصالح المشتركة، أكثر من اعتمادها على المبادئ والتوجهات الأيديولوجية المشتركة. وبرغم ذلك فإن بعض الأولويات السياسية التى تهم اللاعبين الأساسيين على الساحة الدولية قد تسهم فى إكساب هذه العلاقات قدرًا أكبر من الديناميكية، كما أن الأولويات الإجمالية لتلك المناورات السياسية يمكن أن ترتبط بشكل مباشر بكيفية التحكم فى المركز الحضارى المستقبلى. ولنتذكر أن صياغة مركز حضارى جديد فى أوروبا وتحوله إلى «مركز أطلسى»- وليس أوروبيًا فحسب- لم يحدث إلا بعد انهيار نظام توازن القوى الوستفالى فى مطلع القرن العشرين. فقد كان الهدف الأساسى للولايات المتحدة بصفتها تمثل قمة هرم نظام توازى القوى، هو حماية هيمنتها على محور الأطلسى، باعتباره المركز الحضارى الجديد، وذلك بهدف ضمان السيطرة بشكل فعال على مقدرات العالم، ولهذا فمن المحتمل أن السياسة الأمريكية سوف تعتمد على ثلاث أولويات أساسية خلال هذه المرحلة وهى:

١- المحافظة على تماسك مركز الأطلسى عن طريق تعزيز قدراته الاقتصادية وتوطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع أمريكا الشمالية بصفتها بؤرة هذا المركز، وكذلك مع أمريكا الجنوبية بصفتها الهامش التابع لهذا المركز.

٢- التلاعب بالأسس الداخلية للمراكز الحضارية البديلة باستغلال الخصائص الديناميكية لنظام توازن القوى، وبذلك تتمكن الولايات المتحدة من لعب دور الوسيط بين الدول الأخرى.

٣- تأسيس آليات دفاعية وتحالفات إقليمية فى مناطق متفرقة من العالم موالية للولايات المتحدة بشكل مباشر.

وتبدو مؤشرات الهدف الاستراتيجى الأول بشكل واضح فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية. فقد برهنت اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا على إمكانية مواجهة أمريكا الموحدة لتحدى قيام أوروبا الموحدة، ويضاف إلى ذلك التأثير المتنامى للولايات المتحدة فى منطقة أمريكا الوسطى بعد تدخلاتها المباشرة وغير المباشرة فى بنما ونيكاراجوا، وإمكانية توسيع حدود أمريكا الموحدة نحو الجنوب. ومن المتوقع أن تلعب قارة أمريكا اللاتينية دوراً محورياً خلال هذه المرحلة لما لها من خلفية أسبانية كاثوليكية قد تميل بالقارة نحو أوربا، برغم هيكلها السياسى الحالى الموالى للولايات المتحدة بشكل عام.

وتأتى الأولوية الاستراتيجية الثانية للولايات المتحدة متمثلة فى مواصلة سياسة الهيمنة المنفردة التى طغت على المرحلة الأولى السابق ذكرها، وفى ظل هذه السياسة سوف يتنامى الدور الأمريكى كدولة «وسيطة». واليوم فإن محاولات رد الاعتبار لروسيا وإعادة بنائها قد تسهم فى تحقيق توازن قوى بين ألمانيا فى أوروبا وبين اليابان فى الباسيفيكى، الأمر الذى تشجعه الولايات المتحدة؛ لأن حالة روسيا المزرية قد تؤدى إلى نشوء فراغ يغرى المصالح الاقتصادية الألمانية على ملئه من جهة الغرب، ويغرى اليابان كذلك على ملئه من جهة الشرق. ولذلك فإن الولايات المتحدة تبدى حماسة تجاه القبول بروسيا لتشغل المقعد الثامن فى منتدى الدول الصناعية السبع، وهو ما حدث بالفعل. وعلى الجانب الآخر، سوف يؤيد واضعو السياسات الأمريكية دور بريطانيا المتنامى فى السياسة الدولية من أجل توسيع حدود مركز الأطلسى نحو الشرق كى تستطيع التلاعب بعلاقات الدول الكبرى داخل الاتحاد الأوروبى.

وبالنسبة للأولوية الثالثة فى الاستراتيجية الأمريكية فإن تفعيلها سوف يكون غاية فى الأهمية للخطط المستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية، فمن خلالها سوف يكون ممكنًا إعادة بناء هيمنة الولايات المتحدة الاحتكارية فى مرحلة توازن القوى. وستكون المناطق التى تنتج المواد الخام مثل دول الشرق الأوسط من أهم أسباب إقامة الولايات المتحدة نظام دفاع إقليمى؛ لأن مثل هذه الهيمنة الأمريكية غير المباشرة على تلك المناطق سوف تعطى أفضلية تكتيكية واقتصادية وسياسية للولايات المتحدة على الدول الكبرى الأخرى.

ونلاحظ على الجانب الآخر، أن الفلسفة السوفييتية الجديدة للسياسة الخارجية قد استطاعت فى عهد جورباتشوف أن تعدل بعض العناصر التقليدية فى النموذج الاشتراكى فيما يتعلق بالعلاقات الدولية[1]، فقد أدرك جورباتشوف أن خيارات السياسة الخارجية السوفيتية محدودة بسبب النموذج الذى يستند إلى أيديولوجيات قديمة، الأمر الذى نتج عنه إهدار للموارد الاقتصادية فى تمويل جبهات المواجهة الأيديولوجية الدولية. وقد أسهمت مثل هذه الفلسفة الجديدة للسياسة الخارجية إلى جانب إحياء التراث الروسى التاريخى فى تدشين مرحلة متعددة الأبعاد أمام صانعى السياسة الخارجية الروسية.

وهنا يثور سؤال حول ما إذا كانت الدبلوماسية الروسية بتقاليدها البيروقراطية القديمة سوف تتبنى التوجهات الجديدة التى ترتبط بنظم توازنات القوى أم لا؟ والإجابة تحددها التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية. وفى هذا السياق نلاحظ أن القادة القوميين الجدد فى روسيا يسعون إلى لعب دور متوازن بين أوروبا والولايات المتحدة فى هذه المرحلة. وقد شجعت المقاومة الديمقراطية بزعامة يلتسين ضد الانقلاب العسكرى سياسة جورباتشوف التى لخصها شعار«وطن أوروبى مشترك»، وذلك فى محاولة لتغيير صورة روسيا أمام أوروبا، وللإعلان عن الجوانب متعددة الأبعاد المميزة لفلسفته الجديدة. وسوف تستمر مركزية شعار وطن أوروبى مشترك فى لعب دور مهم فى السياسة الروسية خلال مرحلة إقامة توازن القوى. وفى الوقت نفسه سوف يحاول الزعماء الروس المحافظة على منزلة بلادهم كقوة عظمى خلال مفاوضاتهم مع الولايات المتحدة لكى تدعم دورها فى تحديد مستقبل أوروبا.

وثمة علاقة مثيرة للاهتمام تجمع بين الأعراف الدبلوماسية الألمانية والروسية تتناسب مع سياسات نظام توازن القوى. فالخبرات التاريخية خلال القرن التاسع عشر تثبت أن باستطاعة ألمانيا وروسيا إقامة تحالف ضد أية تحالف يقوم بين دولة من خارج أوروبا مع بريطانيا(حدث ذلك خلال المراحل الأولى من نشأة سياسات توازن القوى) بهدف جذب مركز النفوذ إلى وسط وشرق أوروبا. كما حدث أثناء الحلف الألمانى السلافى عام ١٨٧٢م، حيث عُقدت عدة اتفاقيات بعد ذلك بين ألمانيا وروسيا خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر. وما ذكرناه ليس إلا مجرد أمثلة تبرهن على إمكانية قيام

مثل هذا التحالف الألمانى الروسى. وكان هدف ألمانيا فى ذلك الوقت من وراء إقامة التحالف هو ضمان أمن جبهتها الشرقية قبل أن تبدأ فى التوسع نحو الغرب من ناحية، ولكى تجهض أية تحالفات فرنسية روسية محتملة قد تولد ضغطًا عليها من طرفى القارة من جهة أخرى. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى التشابه الكبير بين الحلف الألمانى السلافى عام ١٨٧٢م وبين الحلف الذى شكله هتلر وستالين قبيل الحرب العالمية الثانية. وقد ساعدت الآلة العسكرية الألمانية على توسيع سيادتها لتصبح سيادة قارية، وذلك عندما غزت فرنسا. وكان هدف روسيا ومن بعدها الاتحاد السوفييتى من وراء تلك التحالفات هو جذب علاقات القوة نحو وسط وشرق أوروبا عبر تعاونها مع ألمانيا، وأيضًا بغرض تعزيز موقفها السيادى على أوروبا الشرقية. لكن فى عصرنا هذا لا يتوقع أن تبزغ دولة من الدول الأوروبية الكبرى بمثل تلك القوة العسكرية التى كانت لألمانيا، أو حتى تحالفات تهدف إلى أية سياسات توسعية بالرغم من وجود علاقات مماثلة كجزء من المنافسة الاقتصادية القائمة فى أوروبا.

ويبدو الترابط القائم بين ألمانيا وروسيا من منظور آخر توضحه التحولات فى القوة الاقتصادية. فالروس والألمان لهم مصالح مشتركة فى انتقال مركز الحضارة إلى أوروبا. ويدرك الروس حقيقة أنه لا يمكن تأسيس وطن أوروبى مشترك دون مشاركة القوة الاقتصادية الألمانية، بينما يعلم الألمان أن سياستهم الخارجية لن يكتب لها النجاح بدون تعاونهم مع الروس لتولى بعض المسئوليات الدولية - التى تركها الاتحاد السوفييتى السابق وراءه - نيابة عن أوروبا الموحدة التى تعتمد على البنية التحتية الاقتصادية الألمانية. وقد تم تحقيق الوحدة الألمانية بسهولة بسبب المصالح المشتركة بين الاتحاد السوفييتى وألمانيا. واعتمدت «سياسة التوجه نحو الشرق» الألمانية على بعض العبارات الرنانة الشهيرة مثل(الأمن المشترك)و(الشراكة الدفاعية) خلال حقبة السبعينيات. هذا فى الوقت الذى لم تظهر فيه أية دلائل على حدوث تغيرات جذرية فى السياسة الروسية خلال تلك الفترة التى تعد مقدمة تمهيدية لحقبة من التفهم المشترك لطبيعة الاعتماد المتبادل القائم فى أوروبا.

وهكذا يبدو أن تحالفًا ألمانيًا سلافيًا جديدًا سوف يكون مفيداً فى جذب مركز الثقل نحو وسط وشرق أوروبا، الأمر الذى من شأنه أن يعجل من عملية تأسيس مركز

حضارى جديد فى القارة الأوروبية. ومع ذلك فإن التجارب التاريخية تؤكد أن من الممكن انقلاب هذا التحالف إلى عداء متبادل عندما تبدأ تلك الدول فى التصارع على سيادة منطقة شرق أوروبا، ففى نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر صار التحالف عدائياً (كالتحالف الروسى الفرنسى عام ١٨٩٤م ضد ألمانيا)، وخلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين (بهجوم هتلر على الاتحاد السوفييتى والحلف الذى جمع بين الاتحاد السوفييتى وبريطانيا والولايات المتحدة). وقد تحدث مثل تلك المواجهات فى المستقبل إذا ما أدى نشوء قوى حقيقية فى منطقة شرق أوروبا إلى أزمة شاملة فى المنطقة؛ لأن ألمانيا وروسيا لهما روابط تاريخية توثق علاقتهما بالتركيبة العرقية التى تستوطن تلك المنطقة الحساسة، مثل أقلية الفولجا الألمانية التى تعيش فى منطقة حوض نهر الفولجا، والصرب الذين يعيشون فى البلقان. وإضافة إلى أن الخصائص الاقتصادية للصراع بين القوى المعاصرة قد تكشف عن عداءات مماثلة، إلا أن التجارب التاريخية التى مرت بها هذه البلدان سوف ترغمها على تطبيق سياسات متعددة الأبعاد، ومثل هذه السياسات من شأنها أن تسهم فى تشكيل نظام جديد لتوازن القوى.

أما الأولوية الاستراتيجية للسياسة الفرنسية خلال هذه المرحلة فتتمثل فى تعزيز دور المفوضية الأوربية التى ترمز إلى مركز نفوذ موحد سوف يدفع القوة الاقتصادية الألمانية نحو زيادة إجمالية للنفوذ الأوروبى داخل النظام العالمى. وقد تؤيد فرنسا توسيع نطاق المفوضية الأوروبية بهدف الحيلولة دون احتكار ألمانيا لسوق شرق أوروبا ودويلات الاتحاد السوفييتى السابق. وتتداخل الأولويات الفرنسية والروسية لتشكل توازنًا مضادًا أمام السيادة الاقتصادية الألمانية عن طريق تبنى مهمة توسيع الوحدة الأوروبية. ومن المتوقع أن تستمر فرنسا فى تطبيق سياستها متعددة الأبعاد لموازنة كفة الاقتصاد الألمانى والهيمنة الأمريكية العالمية والنفوذ الروسى، وبذلك تعزز من دورها السياسى على الساحة الدولية بصفتها الزعيم السياسى للمحور الأوروبى. أما بالنسبة لمستقبل السياسة الخارجية البريطانية فستظل مرتهنة بشكل مباشر بالعلاقة بين المحورين الأطلسى والأوروبى.

ونلاحظ ديناميكية مماثلة على المركز الباسفيكى؛ حيث الطاقة الاقتصادية اليابانية، والسيادة الديموغرافية الصينية، إلى جانب نشاط الدول الناهضة حديثًا مثل كوريا.

وكلها عوامل ذات تأثير على المستقبل السياسى لهذا المركز ضمن النظام العالمى. ويجب أن نكون على وعى أيضاً بأن الأنظمة السياسية الفرعية فى تلك المنطقة لا تمتلك إمكانيات اقتصادية قادرة على التأثير الفورى فى حركة التكامل السياسى والأمن العالميين. ويبدو أن الإرث العسكرى اليابانى الذى تشكل خلال الحرب العالمية الثانية قد خلق حالة من عدم التوافق النفسى بين دول المنطقة مقارنة بتلك التى ميزت العلاقة بين ألمانيا والقوى الأوروبية الأخرى؛ الأمر الذى أبطل مفعول الاقتصاد اليابانى فى تحقيق أى نوع من التكامل السياسى فى منطقة شرق آسيا. ولذلك فإن القوى السياسية فى هذه المنطقة بحاجة إلى عملية أطول لإجراء تغيرات فى نظمها الاقتصادية لكى تكون قادرة على صياغة تحالفات سياسية. وعلى الأرجح فإن دولاً مثل اليابان والصين وأستراليا وكوريا قد تفضل إعادة تشكيل سياساتها الخارجية طبقًا لأولوياتها على الساحة الدولية، رغم أن قوة الاقتصاد اليابانى فى النظام العالمى سوف تؤثر بلا شك فى نظام توازن القوى إلى مدى بعيد.

المرحلة الرابعة: انتقال المركز الحضارى

المرحلة الأخيرة من مراحل تطور النظام العالمى الجديد هى مرحلة صياغة، أو صيانة (ترميم)، أو تحويل المركز الحضارى الذى أرسى رابطة ما بين رؤية العالم التى يعبر عنها هذا المركز وبين النظام العالمى. ومن المعلوم أن النظام العالمى كان ولا يزال يمثل انعكاسًا فكرياً ومؤسسياً لمجموعة من القيم التى تشكل نموذجاً حضارياً يرتكز على رؤية محددة للعالم بالمعنى الفلسفى، الذى يشير إليه المصطلح الألمانى weltanschauung.

لقد كان النظام الوستفالى انعكاسًا لنموذج حضارى جديد تمت صياغته فى العالم الغربى، وعليه يمكن القول إن مأسسة المفاهيم الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر، ومفهوم نظام الدفاع المشترك حول المركز الحضارى الذى نشأ فى الولايات المتحدة فى مطلع القرن العشرين هما أمران يعبران عن تحولات فى هذا النظام العالمى الأوروبى بوصفه نموذجًا مناظرًا للتحولات الحضارية المستجدة، تلك التحولات التى عولمت النظام الوستفالى عن طريق وضع أنظمة فرعية ضمن الحضارة الأوروبية. أما المحاولة

التالية التى أطلقتها الولايات المتحدة لإعادة صياغة النظام العالمى عقب تفكك النظام القطبى، فقد عبرت عن مؤشر دال على صيانة أو ترميم بنية مهيمنة بواسطة مركز حضارى منتصر خلال عملية تعديل الخصائص المؤسسية للنظام العالمى.

ومن المرجح أن يؤدى نشوء توازن فى منظومة القوى العالمية - بعد حل النظام العالمى الذى ساد فترة ما بعد الحرب الباردة - إلى حدوث نقلة جديدة للمركز الحضارى، أو على الأقل إعادة صياغة له. والسؤال المهم هنا هو: هل التغيير فى المركز الحضارى سوف يكون قادراً على تقديم حلول للأزمة الشاملة التى يعانى منها النموذج الغربى أم لا؟

لقد خلصنا فى الفصل الثانى من هذا الكتاب - كما سبق أن أوضحنا - إلى أن إنسان اليوم يواجه إشكالية أكثر شمولية، الأمر الذى يستلزم بالضرورة إعادة البحث وإعمال العقل فى علاقة الإنسان بالإنسان وبالبيئة الطبيعية وبالبيئة الاصطناعية. فالنظام العالمى ما هو إلا نظام اصطناعى صنعه الإنسان بنفسه، فلا يمكن تصور حدوث تعديلات جوهرية فى تلك البيئة بمنأى عن الإسهامات الحضارية الأخرى. والأزمة الحالية التى تثقل كاهل النظام العالمى لا تخص فقط هيكل الأمم المتحدة، ولا تقتصر فحسب على الانعكاسات المؤسسية الأخرى الخاصة بمركز حضارى معين، بل إنها أزمة شاملة تلف النظام العالمى بأكمله.

وباستخدام مفاهيم جالتنج وتصنيفاته (١٩٨٥: ١٤-١٥) يمكننا القول بأن هذه الأزمة الشاملة التى أشرنا إليها قد تولدت عن البديهيات الاقتصادية التى وضعتها الحضارة الغربية فيما يتعلق بالطبيعة والبشر وتاريخ الثقافات والهيكل الاجتماعى العالمى والفلسفة. فالنظر إلى الطبيعة على أنها مجرد مصدر للمواد الخام، وليست نظامًا متكاملًا بذاته يختص بمعايير توازنية خاصة به وقادر على النمو والتطور، وتصور الأفراد على أنهم يشكلون مورداً لعمليتى الإنتاج والاستهلاك فحسب، وأنهم ليسوا بشراً لديهم ذاتية وكينونة ولهم احتياجات أساسية (قليل منها ذو طبيعة مادية)(٢)، والتى من خلالها يتحدد شكل العالم المعاصر، كل هذه التصورات بعيدة كل البعد عن ضمان الأمان الوجودى والحرية التى طالما حلم بها الإنسان خلال رحلته الممتدة عبر

التاريخ. ويوضح الاقتباس التالى ـ الذى ننقله عن جالتنج ـ التصور النفسى لمفهوم الإدراك الذاتى ضمن نظريات الاجتماع الكونى، وهى التى تحدد ـ بالتالى ـ مفهوم النظام العالمى فى الحضارة الغربية:

«إن سيطرة الإنسان على الطبيعة، وسيطرة الإنسان على الإنسان، هما مسألتان من مسائل النظرية الاجتماعية الكونية، وهما متشابهتان إلى حد كبير فى تأثيرهما على أزمة الإدراك الذاتى. فإذا سيطر الإنسان على الطبيعة وسيطر بعض البشر على البعض الآخر، فقد كتبت المعاناة على الطبيعة وعلى كثير من البشر، والنساء بشكل أساسى، وبخاصة فى الفترات التى يتعرض فيها النظام العالمى لأزمات حادة. وسيكون من حق الإنسان أن يتسبب فى معاناة الطبيعة، ومن حقه أن يضطهد أناسًا آخرين مثله، وبذلك يكون المضطهد قد أوفى بالتزاماته التى هى بالفعل جزء لا يتجزأ من أطروحات الكونيات الاجتماعية. وبناءً على ذلك فإن تلك الحقائق السرمدية كانت ولا تزال وستظل ذات وجود وتأثير. وتأتى النقطة الأخيرة لتقدم التبرير النهائى، وهى الزعم بأن البنية الاجتماعية الغربية ليست على شاكلة البنى الأخرى؛ لأنها بنية أكثر رقيًا ويجب أن يكتب لها البقاء الأبدى بما أنها تمثل العائل النهائى للحضارة الإنسانية(كالشعور الفرنسى الزاعم بأن فرنسا تلعب دورًا مشابهًا بالنسبة للحضارة الأوروبية). وبذلك تظهر ثلاثة معان بديهية: المعنى الأول أنه لا يوجد مبرر يدعو الغرب إلى النظر خارج منظومته الاجتماعية كى يرى ماذا يحدث فى الخارج، تلك المنظومة التى يزعم أنها أثبتت جدارتها وملاءمتها لحقائق اليوم ومتغيرات الغد. والمعنى الثانى هو أن الغرب أصبح المركز المحورى المحرك للعالم، وأنه يمثل أيضًا المركز المحورى المحرك للغرب نفسه، وبناء عليه فالغرب وحده هو القادر على حماية الغرب عبر تفهمه الصحيح لذاته، ومن هنا تنتفى الحاجة إلى تفهم الآخرين. والمعنى الثالث هو أن ما سوف يتوجب فعله يجب فعله، حتى لو عنى ذلك تدمير قوى شريرة (من وجهة نظر الغرب طبعاً)، فليس ذلك مجرد حق، بل هو مهمة وواجب يقع على عاتق الغرب تجاه نفسه، وبالتالى تجاه التاريخ والإنسانية، فالغرب هو المركز المختار، وهو الحضارة المختارة (١٩٨٥ : ٢١).

إن هذا المفهوم يجب أن يعاد النظر فيه وفى نتائجه السياسية إذا ما أردنا التغلب على الأزمة الحضارية الشاملة من أجل وضع نظام عالمى يتسم بالعدالة والاستقرار. كما أن للتعديلات القانونية والمؤسسية أهمية خاصة من أجل صيانة المركز الحضارى الأطلسى، أو من أجل انتقال المركز الحضارى إلى أوروبا بوصف هذه التعديلات تحولات تقليدية، وجديدة فى الوقت نفسه، وهى تندرج ضمن النموذج ذاته، ولكن أن تتمخض عن توزيع للقوى الاقتصادية والسياسية وخلق أمن عالمى إكراهى تحت وصاية تلك المحاور، رغم أنه لن يكون بمقدورها بث الحيوية فى نموذجها الحضارى من أجل تقديم إجابات للتساؤلات الكبرى التى واجهها الإنسان عبر تاريخه الطويل، هذه التساؤلات التى تبحث عن الحرية والوجود والأمن. قد يستطيع مركز الأطلسى تقديم بعض العناصر والفرص الجديدة بهدف إيجاد تفهم أوضح للنظام العالمى، لكن هذا المركز سرعان ما يفتقر إلى التجانس والحيوية الفكرية والروحانية اللازمة لسبر أغوار الأسس النموذجية للنظام العالمى القائم. وتهدف العناصر التى يقدمها مركز الأطلسى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عبر تحسين إمكانيات الموارد البشرية بوصفها العامل الديناميكى الأهم للتطور التكنولوچى. وقد تؤدى تلك الأولوية الاستراتيجية إلى تعزيز موقف مركز الأطلسى ضمن النظام العالمى الحالى بدلاً من أن تقدم نظامًا عالميًا بديلاً يستند إلى تقاليده الثقافية التاريخية.

***

الهوامش :

١ـ حدد كل من كابالكوفا وكروكشانك(١٩٩ : ١٩٩ـ٢٠١) ثمانى نقاط لذلك النموذج هى : «١ـ إن العالم فى الأساس عبارة عن تصور يتسم بالانتظام والرسوخ فى إمكانية التوصل إلى فهم السياسة العالمية . ٢ـ هناك علاقات وثيقة داخل الأحداث التى تقع على الساحة العالمية وفيما بين هذه الأحداث . ٣ـ السياسة الخارجية امتداد للبنية السياسية الداخلية ، وذلك على نحو يؤدى إلى رفض الفكرة القائلة بأن كل الأوضاع يمكن مقارنتها والنظر إليها كعوامل محايدة . ٤ـ لم تعد العوامل الكبرى تتوافق بالضرورة مع الأوضاع الراهنة ، ويفترض بدلاً من ذلك وجود علاقة ثلاثية الأبعاد تصف النظم الاجتماعية والاقتصادية هى(الرأسمالية ، والاشتراكية ، والعالم الثالث) . ٥ـ هناك انقسام ثنائى أساسى يسيطر على العالم ويشمل(الرأسمالية والاشتراكية) ، وافتراض بحتمية الصدام بين هاتين القوتين . ٦ـ سوف يأخذ هذا الصدام فى النهاية شكلاً أقرب إلى المباراة الصفرية ، وأن المنتصر فى نهاية المطاف على المستويين التاريخى والأخلاقى هو النظام الاشتراكى . ٧ـ يمكن نزع فتيل الصدام على المستوى الدولى فقط ، وليس على مستوى الأفراد أو الدول كل على حدة . ٨ـ كل ذلك سيؤدى فى النهاية إلى وضع رموز تصنيفية للعلاقات الدولية ، وبالتالى لن يكون تصنيف العلاقات على الساحة الدولية خاضعًا لمحتواها بل سيكون على أساس هوية الأطراف الضالعة فى تلك العلاقة(ليفونين ١٩٩٠ : ٢٣) .

٢ـ يصف جالتنج(١٩٨٥ : ١ـ١٥) التصورات الأخرى للنزعة القومية الغربية فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية والقيمية كالتالى : « ٣ـ الثقافة تعتبر ثابتاً من الثوابت التى تؤثر على النمو الاقتصادى ، وهى تنقسم إلى ثقافة بدائية ، وثقافة تقليدية ، وأخرى حديثة . ٤ـ التاريخ : ثمة وعى بالزمن مستلهم من أسبقية الازدهار الاقتصادى ، وبدونه يظل تحليل فعالية النظم ضرباً من المستحيل . لكن يظل هناك وعى محدود إن لم يكن منعدماً بالتاريخ وما يشكله من تحولات وتغيرات جذرية فى الأنماط الاجتماعية . ٥ـ البنية الاجتماعية : هناك وعى بتوزيع الدخل ، ويعبر عنه إجرائياً فى بعض الأحيان فى أشكال ورسوم بيانية توضح منحنيات توزيع الدخل ٦ـ الإطار العالمى : ثمة وعى بطرق التجارة وبجغرافية الاقتصاد بشكل عام ، عكس ما يحدث فى أطر السياسة العالمية ، فقد انتهى العالم إلى تقسيم نفسه إلى مجموعات أو شعوب وقبائل ، كما كان الحال داخل المجتمعات فى مراحل سابقة . وعندما يقسم الأفراد أنفسهم بحسب مؤشرات أوضاعهم الاقتصادية(مثل إجمالى الناتج المحلى ، أو معدل دخل الفرد ، أو معدل الدخل النقدى للأسرة) تظهر بعد ذلك القرارات الاعتباطية لدرء أى اعتقاد بتحزب العالم إلى شعوب وجماعات ، أو حتى إلى لاعبين أساسيين واحتياطيين . ونتيجة لهذا لا يظهر أى مفهوم حقيقى للبنية الاقتصادية السياسية ، ويظل العالم مجرد شعوب أومجموعات غارقة فى الطبقية . وثمة وعى محدود بافتقار الأنظمة الاقتصادية الغربية إلى القدرة على تناول مثل هذه القضايا التى ذكرناها آنفًا .